الأمم المتحدة

A/54/841/Add.6

الجمعية العامة

Distr.: General
7 April 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٤٤ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المشتمل على تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (A/54/697)، بما في ذلك مكتب الاتصال في بلغراد، ومكتب الاتصال والمكتب الإداري في زغرب، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، التي وإن كانت تعتبر بعثة مستقلة تعامل لأغراض الإدارة والميزانية على أنها جزء من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٢ - وتبين الفقرة ١٣ من الوثيقة A/54/697 الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتوصي اللجنة بأن يقيد الرصيد غير المثقل البالغ إجماليه ٧٢٠ ٦٤٢ ١٩ دولارا (صافيه ٠٢٠ ٨٠٥ ١٧ دولارا) لحساب الدول الأعضاء على نحو تقوم به الجمعية العامة بتحديده.

٣ - ونظرت اللجنة الاستشارية أيضا في تقرير الأمين العام الذي يتضمن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/54/712). بما في ذلك مكتبا الاتصال التابعان للأمم المتحدة في بلغراد وزغرب، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا. والتقت اللجنة خلال نظرها في

010500 290400 00-38445 (A)
0038445

التقريرين بممثلي الأمين العام ومن بينهم كبير الموظفين الإداريين لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الذين قدموا للجنة معلومات وإيضاحات إضافية. وفي أثناء استعراض تقديرات الميزانية، وضعت اللجنة أيضا في الاعتبار المعلومات الواردة في التقارير المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولا سيما تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1260).

٤ - وتبين الفقرة ٣ من الوثيقة A/54/712 الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ومع مراعاة المعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وتقديرات النفقات للفترة الحالية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الواردة في الفقرات من ٥ إلى ١٣ وفي الفقرة ١٥ أدناه، ترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات اللازمة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لا ينبغي أن يتجاوز إجماليها ١٥٠ مليون دولار. ومن ثم، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة هذا المبلغ وتقوم بتقسيمه، إذا قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

٥ - أبلغ المراقب المالي اللجنة الاستشارية في رسالته المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، بأنه عقب ما قرره مجلس الأمن في قراريه ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨، و ١١٨٤ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، في ضوء التراخي الذي طرأ على عملية نشر الموظفين المدنيين، سوف يجري استيعاب الاحتياجات الإضافية الناشئة عن التوسع في ولاية البعثة ضمن الموارد المعتمدة للبعثة في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقدرت تكلفة زيادة قوام قوة الشرطة الدولية بإضافة ٣٠ من أفراد الشرطة بنحو ١,٤ مليون دولار، وتكلفة إنشاء برنامج لرصد وتقييم نظام المحاكم في البوسنة والهرسك بنحو ٣,٤ ملايين دولار للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٦ - ويبين تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وجود نفقات إجمالية ١٦٩ ٨٤١ ٠٠٠ دولار (صافيها ١٦١ ٧٨٨ ٣٠٠ دولار)، الأمر الذي نشأ عنه رصيد غير مثقل إجماليه ١٩ ٦٤٢ ٧٢٠ دولارا (صافيه ١٧ ٨٠٥ ٠٢٠ دولارا). ويعزى الرصيد

غير المثقل بصفة أساسية إلى الانخفاض البالغ ٥٠٠ ٨٦١ ١٥ دولار في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين، (١٠٠ ٨٣٥ ٧ دولار للشرطة المدنية، و ٤٠٠ ٠٢٦ ٨ دولار للموظفين الدوليين والمحليين).

٧ - ونشأت الأرصدة غير المنفقة تحت بند الشرطة المدنية بصفة أساسية من وجود معدل شغور متوسطه ٥ في المائة (لم يستخدم أي معامل للشغور في ميزانية الشرطة)، والانخفاض بدل الإقامة اليومي المخصص للبعثة المطبق في منطقة البعثة بعد مرور ٣٠ يوما من ٩٠ دولارا إلى ٧٥ دولارا، اعتبارا من أيار/مايو ١٩٩٩، والانخفاض تكاليف السفر نتيجة للوفورات التي تحققت في الاعتمادات المخصصة للأمتعة الزائدة المصحوبة، التي تنازلت معظم شركات الطيران عن تكاليفها فيما يتصل بالمراقبين العسكريين والشرطة المدنية. أما انخفاض النفقات في إطار الموظفين الدوليين والمحليين فيعكس وجود معدل شغور مرتفع نسبته ١٣ في المائة للموظفين الدوليين (استخدمت نسبة ٥ في المائة في الميزانية المتعلقة بالموظفين الدوليين) ووجود عدد كبير من المعينين للعمل في البعثة (٧٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية وموظفي الخدمة الميدانية) الذين أدى عدم استحقاقهم لتسوية مقر العمل إلى انخفاض التكاليف العامة للموظفين عن التكاليف القياسية المدرجة بالميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، طرأ انخفاض على استخدام الموارد المدرجة في إطار المرتبات المحلية بسبب تعيين الموظفين في رتب أدنى من الرتب المدرجة في الميزانية، مع وجود معدل شغور متوسطه ٥ في المائة (A/54/697، المرفق الثاني، الفقرتان ٣ و ٤).

٨ - وقد قدم للجنة الاستشارية جدول تفصيلي بملاك الموظفين المأذون به شهريا، والنشر الفعلي للموظفين العسكريين والمدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأفيدت اللجنة بأن الشرطة المدنية قامت، فيما اضطلعت به من تحركات، بإعارة ٢٠٣ من مراقبي الشرطة إلى قوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبأن المناقشات جارية بشأن الاستعاضة عن هؤلاء المراقبين بأفراد يتمتعون بالدراية الفنية التي تتمشى مع المفهوم الجديد لعملية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

٩ - وقد نشأ رصيد غير مستخدم قدره ٨٠٠ ٢٩١ ٣ دولار عن انخفاض احتياجات التشغيل، بما في ذلك الأرصدة غير المنفقة التي نشأت تحت بنود أماكن العمل/الإقامة (٥٠٠ ١١٠ دولار)، وعمليات النقل (١٠٠ ٧٠٣ ١ دولار)، والعمليات الجوية (٥٠٠ ١١٤ ١ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٢٧٥ ١ دولار) والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٣١ دولار)، والشحن الجوي والسطحي (٦٠٠ ٦ دولار)، وقابل هذا الانخفاض

جزئيا احتياجات إضافية نشأت تحت بند اللوازم والخدمات (٠٠٠ ٩٥٠ دولار) (A/54/697، المرفق الثاني، الفقرة ٦).

١٠ - وأفيدت اللجنة بأن الالتزامات غير المصفاة التي بلغت ١٦,١ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والتي أدرجت ضمن النفقات الإجمالية للفترة المشمولة بالتقرير (A/54/697، الجدول ١)، البالغة ٠٠٠ ٨٤١ ١٦٩ دولار، قد تم تخفيضها منذ ذلك الحين إلى ٧,٣ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وفضلا عن ذلك، فقد تم، ضمن بند الميزانية المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز، تسديد مبلغ قدره ٦٤٤ ٧٨٨ دولارا للوفاء بتسع مطالبات، مما أسفر عن رصيد من الالتزامات غير المصفاة قدره ٨٠٠ ٥٨٢ ١ دولار، وعن ٤٤ مطالبة كانت لا تزال قيد النظر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

١١- وأفيدت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن المبلغ الإجمالي الذي قسّم على الدول الأعضاء فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عن الفترة الممتدة منذ بداية البعثة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بلغ ٦٧٤,١ مليون دولار، وردت منها مدفوعات قيمتها ٦٠٦,٠ ملايين دولار، وبذلك يبلغ الرصيد المستحق السداد ٦٨,١ مليون دولار.

١٢- وقد علّقت اللجنة الاستشارية في تقرير سابق لها على استمرار الحاجة إلى تحسين الترتيبات الحالية المتّبعة لإخطار الدول الأعضاء بالاحتياجات المتعلقة بالشرطة، بهدف تحسين عمليات الفحص والانتقاء والتدريب، مما يؤدي بالتالي إلى تحقيق الكفاءة في إدارة الشرطة وخفض تكاليفها (A/53/895/Add. 6، الفقرة ٨). وفي هذا الصدد، قام رئيس وحدة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة بإحاطة اللجنة علماً بالتقدم المحرز في معالجة مشكلة التأخير في عمليات النشر، وعدد الحالات التي يجري فيها إعادة مراقبي الشرطة التابعين لعمليات حفظ السلام إلى الوطن في توقيتات غير مناسبة. وقد تم استعراض عملية الانتقاء. ويجري الآن إيفاد أفرقة للانتقاء والتقييم إلى البلدان التي توفّر عدداً كبيراً من مراقبي الشرطة. كما يجري وضع أساليب أكثر فعالية للاختبار والانتقاء، بما في ذلك نقل مكان الاختبار من منطقة البعثة إلى البلدان التي تساهم بمراقبين. وقد قُدم إلى اللجنة، بناء على طلبها، بيان مفصل بالأسباب التي دعت إلى إعادة أفراد من الشرطة المدنية إلى الوطن في وقت مبكر في الفترة الممتدّة من تموز/يولية ١٩٩٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة الاستشارية أن يجري في المستقبل تقديم معلومات أكثر دقّة بشأن الفئة المعنونة ''عدم الوفاء بمتطلبات البعثة''، يبين فيها عدد الحالات التي تعزى إلى وجود مشاكل في عملية الانتقاء التي تضطلع

بها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير معلومات بشأن المبالغ التي تم ردّها إلى الأمم المتحدة وإلى الحكومات فيما يتعلق بعمليات الإعادة إلى الوطن.

١٣- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٧ من المرفق الثاني لتقرير الأداء (A/54/697) أن تكلفة شحن المركبات كانت أدنى من تقديرات التكلفة التي حُددت بنسبة ١٥ في المائة من المعدّات. بيد أنه قد تم تطبيق النسبة القياسية البالغة ١٥ في المائة في الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ (انظر الفقرة ٢٣ أدناه). وتلاحظ اللجنة أن هذا المعدّل نفسه البالغ ١٥ في المائة قد طبق في ميزانية بعثات أخرى (انظر على سبيل المثال الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، A/54/724، المرفق ثانياً-جيم). وتطلب اللجنة إجراء استعراض لهذه المعدلات لتحديد ما إذا كانت بيانات الأداء تقتضي تغييراً في المعدل القياسي.

معلومات عن الأداء في الفترة الجارية

١٤- أفيدت اللجنة بأنه من بين ملاك الموظفين المأذون به لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للفترة من ١ تموز/يولية ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٠ (٢٨ مراقباً عسكرياً في بريفلاكا، و ٥ ضباط اتصال عسكريين في البوسنة والهرسك، و ٢ ٠٥٧ من أفراد الشرطة المدنية، و ٤١٣ موظفاً دولياً، ٨ موظفين وطنيين، و ١ ٤٣٧ موظفاً محليّاً) (انظر A/54/712، الجدول ٢)، تتمثل الوظائف المشغولة في الوقت الحالي في الوظائف التالية: ٢٦ مراقباً عسكرياً في بريفلاكا، و ٣ ضباط عسكريين في البوسنة والهرسك، و ١ ٧٤٦ من أفراد الشرطة المدنية، و ٣٤٠ موظفاً دولياً، وخمسة موظفين وطنيين، و ١ ٢٩٧ من الموظفين المحليّين.

١٥- وقدمت للجنة الاستشارية بيانات بالنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يولية ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٠. وبلغت نفقات تلك الفترة ٤٠٠ ٥٤٣ ٧٧ دولار، مقابل الاعتماد البالغ ٠٠٠ ١٩٢ ١٦٨ دولار (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يولية ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠١

١٦- يبلغ إجمالي الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يولية ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠١ للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، ومكتبا الأمم المتحدة للاتصال في بلغراد وزغرب، ٠٠٠ ٥٨٨ ١٥٣ دولار (الصافي ٢٠٠ ٥٤٣ ١٤٥ دولار). وتمثل هذه التقديرات انخفاضاً إجمالياً نسبته ٨,٤

في المائة (٠٠٠ ٠١٢ ١٤ دولار) مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة الميزانية الحالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٠، وذلك باستثناء الاعتماد المخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام. وحسب ما هو موضح في الفقرة ٢ والجدول ١ من الوثيقة A/54/712، فإن الميزانية المقترحة تشتمل على انخفاض قدره ٩٠٠ ٣٠٩ ١٤ دولار في تكاليف الموظفين المدنيين، بواقع ١٠,٩في المائة، و آخر قدره ٦٠٠ ٩٦٧ ١ دولار في تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، بواقع ١٩,٧ في المائة، ويقابل هذه المبالغ جزئيا زيادات قدرها ٤٠٠ ٦٠١ دولار في تكاليف الموظفين العسكريين، بواقع ٤٩,١ في المائة، و ٩٠٠ ٤٢٠ ١ دولار في تكاليف التشغيل، بواقع ٥,٦ في المائة، و٢٠٠ ٢٤٣ دولار في تكاليف البرامج الأخرى، بواقع ١٠٦,٢ في المائة.

١٧- أما القوام المقترح للشرطة العسكرية والمدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فما زال مكونا من ٢٨ مراقبا عسكريا في بريفلاكا، وخمسة ضباط اتصال عسكريين في البوسنة والهرسك، و ٠٥٧ ٢ فردا من الشرطة المدنية في البوسنة والهرسك موزعين على سبعة مكاتب إقليمية و ٥٥ مركزا للشرطة (للاطلاع على بيان تفصيلي بتوزيع أماكن قوة الشرطة الدولية، انظر A/54/712، المرفق السادس- دال).

١٨- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات من ٤ إلى ٦ من المرفق الأول-جيم من الميزانية المقترحة أن الزيادة الناشئة تحت بند الموظفين العسكريين، وقدرها ٤٠٠ ٦٠١ دولار، تتصل بزيادة في تعويض الوفاة والعجز تبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار، يقابلها انخفاض قدره ٦٠٠ ١٩٨ دولار تحت بند المراقبين العسكريين. وفي نهاية عام ١٩٩٨، كان إجمالي المطالبات التي تم التصديق عليها منذ بدء البعثة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ قد بلغ ست مطالبات. وقد تم الإبلاغ حتى الآن عن ٤٤ حادثا، ومن المنتظر أن تقدم مطالبات فيما يتصل بعدد من الحالات. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، حسب الموضح في الفقرة ٢ من المرفق الأول - جيم من الميزانية المقترحة (A/53/800)، لم يدرج في الميزانية الحالية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أي اعتماد لتعويضات الوفاة والعجز. فمنذ أن بدأت البعثة عملها، تمّ الالتزام في حساباتها بمبلغ ٢,٤ من ملايين الدولارات، و لم يجر التصديق إلا على ستّ مطالبات تصل قيمتها إلى نحو ٠٠٠ ٧٠٠ دولار، مما يسفر عن وجود رصيد قدره ١,٧ مليون دولار.

١٩- ويضم العنصر المقترح من الموظفين المدنيين ٣٩٨ موظفاً دولياً، و ١٥ موظفاً وطنياً، و ٤٣٨ ١ موظفاً محليّاً، ويمثّل هذا انخفاضاً قدره ١٥ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين،

وزيادة قدرها سبع وظائف لموظفين وطنيين ووظيفة واحدة لموظف محلي (A/54/712، الجدول ٢).

٢٠- وكما هو مبين في الفقرة ١ من المرفق الأول - جيم للميزانية المقترحة (A/54/712)، فإن تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يولية ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠١ تستند إلى عامل شغور نسبته ٥ في المائة فيما يتعلق بالشرطة المدنية و ١٠ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين. وتأخذ مرتبات الموظفين الدوليين في الاعتبار عدم استحقاق ما نسبته ٧٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية لتسوية مقر العمل إذ يصنّف هؤلاء الموظفون على أنهم معينون للعمل في البعثة. وتشمل تكاليف الموظفين المحليين عاملاً لمعدّل شغور نسبته ٥ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات من ٨ إلى ١٣ من المرفق الأول - جيم للوثيقة A/54/712 أنه قد تم تطبيق التخفيضات المناسبة على الميزانية المقترحة للبعثة، مع مراعاة كيفية الأداء خلال الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩٩.

٢١- ويرد موجز للتغييرات التي طرأت على احتياجات البعثة من الموظفين وتفسيرا لها في الجزء الثامن - ألف في الفقرات من ٢١ إلى ٣٠ من الميزانية المقترحة (A/54/712). ويعرض الجزء الثامن - باء من الميزانية المقترحة بيانا بالتفاصيل موزعة حسب الوحدات التنظيمية لملاك الموظفين الحالي والمقترح. وتعرب اللجنة الاستشارية عن ترحيبها بالمقترحات الواردة في الفقرة ٢٣ من تقرير الميزانية، التي تحدد ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية يتعين الاستعاضة عنها بوظائف محلية استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونية ١٩٩٩. وكانت الجمعية قد طلبت إلى الأمين العام، في هذا القرار، أن يقوم، بغية خفض تكاليف تعيين موظفي فئة الخدمات العامة، بمواصلة بذل جهوده لتعيين موظفين محليين لشغل وظائف من فئة الخدمات العامة في البعثة بما يتناسب مع احتياجاتها. وتوصي اللجنة أيضاً بالموافقة على المقترحات الواردة في الفقرتين ٢٤ و٢٥ من تقرير الميزانية لزيادة عدد وظائف الموظفين الوطنيين من ٨ وظائف إلى ١٥ وظيفة لسدّ احتياجات البعثة. وترد آراء اللجنة بشأن وظائف الموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام في الفقرة ٢٥ من تقريرها المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (A/53/895/Add.6)؛ وتشير اللجنة إلى الطلب الذي دعت فيه إلى إجراء دراسة في هذا الصدد.

٢٢- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/54/712 أنه، تمشياً مع توصيتها الواردة في الفقرة ٣١ من تقريرها المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (A/53/895/Add.6)، قد تم استعراض الحاجة إلى وجود كل من مكتب الاتصال والمكتب الإداري، وإلى أن يحتل هذان المكتبان مكانين منفصلين في زغرب. ونتيجة لذلك سيجري

ضمَ بعض المهام، مما سيسفر عن تخفيض قدره ١٩ وظيفة (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و١٦ وظيفة من الرتبة المحلية) من الوظائف البالغ عددها ٢٥ وظيفة، التي أنشئت في مكتب زغرب الإداري في فترة الميزانية الممتدة من ١ تموز/يولية ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٠.

٢٣- وكما هو مبين في الفقرة ٢٠ من المرفق الأول - جيم وفي المرفق الثاني - جيم من الوثيقة A/54/712، يبلغ الاعتماد غير المتكرر المدرج تحت بند عمليات النقل ١٠٠ ٧٩٦ ٤ دولار، منها ٦٠٠ ٦٢٥ دولار للشحن بنسبة ١٥ في المائة، ولاستبدال ٢٠٥ مركبات من مجموع ٣٤٥ ١ مركبة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يولية ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩٩ أن تكلفة شحن المركبات، حسبما هو مبين في الفقرة ١٣ أعلاه، كانت أدنى من التكلفة المقدرة بنسبة ١٥ في المائة من المعدّات. وتشير اللجنة إلى أن البعثة اقترحت، بالنسبة لميزانية الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، استبدال ٢٢٢ مركبة وشراء خمس شاحنات إضافية بتكلفة قدرها ١٠٠ ٨٨٠ ٣ دولار، شاملة مبلغ ١٠٠ ٥٠٦ دولار مقابل الشحن بنسبة ١٥ في المائة؛ وعلاوة على ذلك، قامت البعثة باستبدال ٣٩٨ مركبة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ، و ٤٠٤ مركبات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ (A/53/800، المرفق الثاني-جيم و A/53/895/Add.6، الفقرة ٣٤). وبالتالي، تكون البعثة قد استبدلت ما مجموعه ٢٢٩ ١ مركبة بدءاً من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١. واللجنة غير مقتنعة بضرورة الاستمرار تلقائياً في استبدال جميع المركبات التي بلغ عمرها عتبة الإحلال، وهي خمس سنوات، أو التي قطعت مسافة ٠٠٠ ١٢٠ كيلومتر (انظر A/53/800، المرفق الأول - جيم، الفقرة ١٥). وترى اللجنة أنه لا ينبغي استبدال المركبات لمجرد أنها بلغت دورة الإحلال، وإنما لأنها لم تعد صالحة للاستعمال أو لم يعد الاستمرار في تشغيلها مفيدا من الوجهة الاقتصادية. وترى اللجنة أنه ينبغي، بالإضافة إلى تنفيذ سياسة الإحلال الراهنة، توخي مزيد من الشفافية في الميزانيات المستقبلة فيما يتعلق بإيضاح الأسباب الأخرى للاستبدال (كالإصابة بعطب واسع النطاق نتيجة للحوادث، أو الفقدان بسبب الأعمال القتالية أو السرقة مثلاً).

٢٤- وقد تم تزويد اللجنة الاستشارية بموجز للجرد الذي تجريه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في نهاية العام، عن الفترة من ١ تموز/يولية ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩٩. ومع اعتراف اللجنة بالتقدم المحرز في تقديم بيان عن الموجودات، فإنها لا تعتقد أن مشاكل الإدارة التي حددت في الماضي قد تم إصلاحها على نحو واف. وترى اللجنة أن المعلومات المقدّمة لا تساعد دائماً في تقييم طلب الاقتناء الإضافي نظراً لما تنطوي عليه من تفاوتات وتناقضات. ففي المرفق الثاني - جيم من تقرير الميزانية (A/54/712)، على سبيل

المثال، يذكر أن الموجود من الحافلات تحت بند المخزون الحالي عدده ١١٤ حافلة (٨٩ حافلة خفيفة و ٢٥ حافلة متوسطة). ولكن المعلومات المقدمة للجنة تدلّ على أن عدد الموجود من الحافلات في ٣٠ حزيران/يونية ١٩٩٩ هو ١١٩ حافلة (دون تحديد الحافلات الخفيفة والمتوسطة). وتشمل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغاً مخصصاً لحافلات عددها ١٤ حافلة خفيفة إضافية (بسعر قدره ٢٥٠ ١٢ دولاراً للوحدة) و ٥ حافلات متوسطة (بسعر ٠٠٠ ٣٥ دولار للوحدة). بيد أن التكلفة القياسية الواردة في دليل التكاليف الموحدة الذي قدم للجنة تبلغ ٢٥٠ ١٣ دولاراً للحافلات الخفيفة ، وإن لم يشر تقرير الميزانية إلى أسباب الخصم. وبالنسبة لفترة الميزانية السابقة، الممتدة من ١ تموز/يولية ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٠، يبين الملحق الثاني - جيم للوثيقة A/53/800 أن عدد الموجود من الحافلات هو ١٠٠ حافلة خفيفة و ٢٦ حافلة متوسطة، وأنه قد طُلب استبدال ٦٠ حافلة خفيفة و١٠ حافلات متوسطة، بسعر للوحدة قدره ٠٠٠ ١٣ دولار للحافلات الخفيفة و٠٠٠ ٣٥ دولار للحافلات المتوسطة.

٢٥- وفيما يتعلق بالمعدات الأخرى، بما فيها معدات الاتصالات، تسلّم اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى توفير طاقة إضافية نتيجة للتغيير الجديد الذي طرأ على بؤرة التركيز في تنفيذ ولاية البعثة (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). بيد أن اللجنة تحذّر من أي ميل إلى اللجوء تلقائياً لطلب شراء أحدث طراز من المعدات. وترى اللجنة أنه ينبغي استعراض دورات سياسة الإحلال الراهنة لمختلف أصناف المخزون وجعلها أكثر شفافية. وكما في حالة المركبات، التي ورد ذكرها في الفقرة ٢٣ أعلاه، لا ينبغي استبدال أصناف المعدات لمجرد بلوغها دورة الإحلال وإنما لكونها لم تعد صالحة للاستعمال أو لم تعد اقتصادية.

٢٦- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1260)، أن ''بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد وضعت منهجاً استراتيجياً قوياً ينطوي على فعالية أكبر'' للتصدي لبعض المشاكل التشغيلية التي تواجهها البعثة، وأن ''هذا المفهوم المستهدف للعمليات يشمل التواجد الكامل المشترك لقوة الشرطة الدولية مع المسؤولين الرئيسيين للشرطة المحلية، والاستخدام الواسع لعمليات المراجعة وعمليات المراجعة الدقيقة لحسابات إدارات الشرطة، والتنفيذ المتشدد لسياسات عدم الامتثال والمصادقة، والتواجد المشترك للمستشارين القضائيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومشاركتهم الفعالة، على النحو المناسب''. وترى اللجنة أنه كان ينبغي تفسير هذه التغييرات وما يتصل بها من إعادة توجيه الموارد بمزيد من الوضوح في تقرير الميزانية. وتطلب اللجنة علاج هذا القصور في الميزانيات المقبلة.

٢٧- ويرد في الفقرات من ١٤ إلى ١٧ من الوثيقة S/1999/1260 تفسير لعملية التنسيق فيما بين الشركاء في البعثة. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن من بين شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين مكتب الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتطلب اللجنة الاستشارية تزويدها في المستقبل بمعلومات إضافية تبين آليات التنسيق وأدوار الشركاء ومهامهم المختلفة. فهذا من شأنه أن يمكن اللجنة من التأكّد من مدى تجنّب الازدواج، ومما إذا كانت الموارد التي توفرها الجمعية العامة تستخدم على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

إعادة الشرطة المدنية إلى الوطن في توقيت مبكر	من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى حزيران/يونية ١٩٩٨	من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونية ١٩٩٩	من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
أسباب طبية	٢١	٢٠	٤
أسباب إنسانية	٤	٣	٢
عدم الوفاء بمتطلبات البعثة	٥٣	٤٧	٨٥
أسباب تأديبية	١١	٩	٥
طلب الحكومات	٥	٤	٤
الوفاة	٦	–	–
أسباب أخرى	٤٢	٥٧	٣٣
المجموع	**١٤٢**[أ]	**١٤٠**[ب]	**١٣٣**[ج]

(أ) تحملت الأمم المتحدة ما مجموعه ٣١ حالة من حالات الإعادة المبكرة إلى الوطن.

(ب) تحملت الأمم المتحدة ما مجموعه ٢٣ حالة من حالات الإعادة المبكرة إلى الوطن.

(ج) تحملت الأمم المتحدة ما مجموعه ٦ حالات إعادة مبكرة إلى الوطن.

المرفق الثاني

نفقات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للفترة من ١ تموز/يولية ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٠، وذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	فئة النفقات	المخصصات[أ]	النفقات	الرصيد غير المنقل
أولا –	**تكاليف الأفراد العسكريين**	١ ٢٢٤,٠	٥٠٠,٠	٧٢٤,٠
ثانيا –	**تكاليف الأفراد المدنيين**	١٣٠ ٧٩٩,٠	٥١ ٤٧٧,٠	٧٩ ٣٢٢,٠
ثالثا –	**احتياجات التشغيل**			
	أماكن العمل/الإقامة	٤ ٠٥٤,٨	٣ ٠٦٠,٠	٩٩٤,٨
	إصلاحات الهياكل الأساسية	٩٨,٠	١٠,٠	٨٨,٠
	عمليات النقل	٧ ٧٣٩,٥	٥ ٣١٢,٠	٢ ٤٢٧,٥
	العمليات الجوية	١ ٥٠٧,١	٦٧٤,٠	٨٣٣,١
	العمليات البحرية	–	–	–
	الاتصالات	٥ ٠٨٨,٩	٢ ٠٣٧,٠	٣ ٠٥١,٩
	المعدات الأخرى	٣ ٦٢٤,٤	١ ٨٦٣,٠	١ ٧٦١,٤
	اللوازم والخدمات	٣ ٠٧٢,٩	١ ٨١١,٠	١ ٢٦١,٩
	الشحن الجوي والسطحي	١٥٠,٠	٧٠,٠	٨٠,٠
	المجموع الفرعي، الفئة الثالثة	**٢٥ ٣٣٥,٦**	**١٤ ٨٣٧,٠**	**١٠ ٤٩٨,٦**
رابعا –	**البرامج الأخرى**			
	اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات	–	–	–
	برامج الإعلام	٩٩,٥	٧٦,٠	٢٣,٥
	برامج التدريب	١٢٩,٥	٤٩,٠	٨٠,٥
	برامج إزالة الألغام	–	–	–
	المساعدة المقدمة لنزع السلاح والتسريح	–	–	–
	المجموع الفرعي، الفئة الرابعة	**٢٢٩,٠**	**١٢٥,٠**	**١٠٤,٠**
خامسا –	**قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي[ب]**	١ ٧٣٨,٥	١ ٧٣٨.٥	–
سادسا –	**حساب الدعم لعمليات حفظ السلام[ب]**	٨ ٨٦٥,٩	٨ ٨٦٥,٩	–
سابعا –	**الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين**	١٠ ٠١٢,٤	٣ ٤٧٤,٠	٦ ٥٣٨,٤
	المجموع، الفئات من الأولى إلى السابعة	**١٧٨ ٢٠٤,٤**	**٨١ ٠١٧,٤**	**٩٧ ١٨٧,٠**

	فئة النفقات	المخصصات[أ]	النفقات	الرصيد غير المثقل
ثامنا –	**الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين**	(١٠ ٠١٢,٤)	(٣ ٤٧٤,٠)	(٦ ٥٣٨,٤)
	المجموع الصافي	**١٦٨ ١٩٢,٠**	**٧٧ ٥٤٣,٤**	**٩٠ ٦٤٨,٦**
تاسعا –	**التبرعات العينية**	–	–	–
	مجموع الموارد	**١٦٨ ١٩٢,٠**	**٧٧ ٥٤٣,٤**	**٩٠ ٦٤٨,٦**

(أ) استناداً إلى الاعتماد المخصص في قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٣٣.

(ب) خصصت الجمعية العامة في القرار ٥٣/٢٣٣ مبلغ ٤٩٣ ٧٣٨ ١ دولاراً لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي ومبلغ ٨٨٨ ٨٦٥ ٨ دولاراً لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام.